التعليم في لواء العمارة في ضوء تقارير التفتيش الإداري ١٩٣٢– ١٩٥٨

م.م. خضير عباس جبر
ا.د.ناظم رشم معتوق الامارة
جامعة البصرة/ كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٥/٨
تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/١٧

الملخص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على التعليم في لواء العمارة في ضوء تقارير التفتيش الاداري في المدة بين عامي ١٩٣٢ – ١٩٥٨، إذ شهدت المدة المذكورة تطوراً في العملية التعليمية في العراق، لاسيما بعد انتهاء الانتداب البريطاني وحصول العراق على استقلاله وانضمامه الى عصبة الامم، وعلى الرغم من ذلك لم يشهد لواء العمارة تطوراً ملحوظاً، وكان السبب يكمن في طبيعة المجتمع وبعض العادات والتقاليد السائدة في اللواء.

تمت الاستفادة من تقارير التفتيش الاداري لدراسة واقع التعليم في اللواء المذكور، إذ تمكن المفتشين الاداريين بحكم الصلاحيات التي خولت لهم وتجوالهم في ارجاء لواء العمارة من الاطلاع ومتابعة التعليم، فزخرت تقاريرهم بمعلومات تفصيلية وتشخيصاً دقيقاً للمشكلات التي عانى منها التعليم على نحو لم يتوفر بأية مادة وثائقية أخرى تناولت التاريخ المحلي للواء العمارة، وكان لذلك دوراً كبيراً في نقل صورة واضحة الى الجهات المعنية في ادارة اللواء (المتصرفية) او الى الجهات المسؤولة في بغداد بهدف ايجاد الحلول الناجحة والناجعة لها.

Education in the Architecture District in light of administrative inspection reports 1932-1958

Assist lect. Khudair Abbas Jabr
Prof. Dr. Nazim Rashm Maatouq Al-Emarah
University of Basra/College of Arts

Abstract

The research aims to shed light on education in the Architecture District in light of administrative inspection reports in the period between 1932 and 1958, as the aforementioned period witnessed a development in the educational process in Iraq, especially after the end of the British mandate and Iraq gaining its independence and joining the League of Nations, and despite As a result, the Architecture District did not witness significant development, and the reason lay in the nature of society and some of the customs and traditions prevailing in the district.

Administrative inspection reports were used to study the reality of education in the aforementioned district. The administrative inspectors,

by virtue of the powers granted to them and their wandering throughout the district of Amara, were able to review and follow up on education. Their reports were filled with detailed information and an accurate diagnosis of the problems that education suffered from in a way that was not available in any documentary material. Another dealt with the local history of the Amara District, and this played a major role in conveying a clear picture to the concerned authorities in the administration of the district (the Mutasarrifiyah) or to the responsible authorities in Baghdad with the aim of finding successful and effective solutions for it.

المقدمة

اختار الباحثان عام ١٩٣٢ بداية للبحث لأنه العام الذي شهد انتهاء الانتداب البريطاني ونيل العراق استقلاله وحصوله على السيادة الكاملة بدخوله عضواً في عصبة الامم وترافق ذلك مع بدء مرحلة جديدة من تاريخ التفتيش الاداري، إذ انيطت مهمتها بالعراقيين على أسس جديدة تم إقرارها لتتناسب والعهد الجديد. أما بالنسبة لعام ١٩٥٨ الذي ينتهي عنده البحث فقد شهد نهاية الحكم الملكي وتحول النظام السياسي الى جمهوري مما عد نقطة فاصلة في تاريخ العراق المعاصر.

تم تقسيم البحث الى محورين، تناول الاول: التعليم في لواء العمارة ١٩٣٢–١٩٤٥، في حين ركز المحور الثاني على التعليم في لواء العمارة ١٩٤٥–١٩٥٨. وتم الاعتماد على العديد من المصادر في اعداد البحث وفي مقدمتها تقارير التفتيش الاداري المحفوظة في دار الكتب الوثائق في بغداد، فضلاً عن المصادر الاخرى التي سدت بعض جوانب النقص في البحث.

اولاً: التعليم في لواء العمارة ١٩٣٢. ١٩٤٥

عانى التعليم في لواء العمارة، من الاهمال المتعمد خلال سنوات الاحتلال العثماني، ولم يتغير الامر عند حلول الاحتلال البريطاني الذي لم يكن يعير اهتمام به، بل كان كل اهتمام المحتلين منصباً في الجانب العسكري والتفكير في نهب خيرات البلاد، وقد عبر عن ذلك السير أرنولد ويلسون (Arnold Wilson) بقولة "ان التعليم يجب ان يؤجل لحين بلوغ أهدافنا العسكرية..." [١].

وبعد تشكيل الحكم الوطني في العراق عام ١٩٢١، ارادت الحكومة العراقية ان تطور التعليم فقامت وزارة المعارف بنشر منهاجها الوزاري الذي قام بوضعة السيد ساطع الحصري[٢] . الذي كان يمتلك خبرة كبيرة في مجال التعليم, إذ عمل على تحديد منهج دراسي جديد في مدارس العراق للعام الدراسي ١٩٢٢.١٩٢٣, وتضمن المنهج ادخال مناهج جديدة في الدراسة الابتدائية تتضمن ادخال دروس الدين (التربية الاسلامية) واللغة العربية والحساب (الرياضيات) والجغرافية والتاريخ ودروس الاشياء والصحة[٣] .

وعلى الرغم من صدور المنهج الجديد واهتمام الحكومة بالقطاع التربوي، الا ان لواء العمارة كان يعاني من نقص واضح في المدارس, إذ كان عددها في العام الدراسي ١٩٢١.١٩٢٢ (٩) مدارس فقط في كل اقضية ونواحي لواء العمارة وعدد طلابها (٣٧٣) وفي عام ١٩٢٧ ازداد عدد المدارس في اللواء فأصبح (١٢) مدرسة في عموم لواء العمارة وبعد ذلك وصل عدد المدارس الابتدائية (١٣) مدرسة العام الدراسي ١٩٣١.١٩٣٢ [٤].

يتضح مما سبق ان لواء العمارة كان يعاني من قلة عدد المدارس الابتدائية طيلة مدة الاحتلال والانتداب البريطاني والسبب يعود للسياسة البريطانية التي كانت تهدف الى جعل ابناء اللواء والعراق بشكل عام يعيشون الجهل والتخلف.

وفيما يخص مدارس المتوسطة في لواء العمارة فقد تم فتح اول متوسطة في اللواء عام ١٩٣٠ واطلق عليها متوسطة العمارة للبنين ولم تكن لها بناية خاصة بها بل كانت ضمن بناية مدرسة السنية الابتدائية التي تقع في مركز لواء العمارة وكان عدد طلابها (٢٧) طالباً في الصف الاول المتوسط والصف الثاني كان يضم (١٤) طالباً وخلال العام الدراسي ١٩٣٣. ١٩٣٤ تم افتتاح اول بناية خاصة لمتوسطة البنين في لواء العمارة وكان داخل المدرسة قسم داخلي ضم طلاب الاقضية والنواحي الذين يدرسون في المتوسطة وكان عدد طلابها (١١٢) طالباً وتكون كادرها من (٦) مدرسين [٥].

كما واجه التعليم الاعدادي في اللواء المشكلة نفسها وهي قلة الابنية والمستلزمات الخاصة للتعليم الثانوي وقد ظلت الصفوف الاعدادية ملحقة مع المدرسة المتوسطة وتدار من قبل ادارة المدرسة المتوسطة وكانت تسمى متوسطة وثانوية العمارة للبنين, إذ تم فتح صف الرابع الاعدادي فيها عام ١٩٣٨.١٩٣٩ وقبل هذا التاريخ لم تكن هناك صفوف ثانوية وقد بقيت الادارة مشتركة حتى عام ١٩٤٦ حيث تم افتتاح إعدادية العمارة للبنين وبلغ عدد طلابها (٤٥١) طالباً وكادرها تكون من (٦) مدرسين مع كادر المتوسطة[٦].

وما يخص تعليم المرأة في لواء العمارة فقد تأثر تعليمها بعامل اساس يتمثل بالعادات والتقاليد التي كانت تشكل حجر عثرة امام تطور تعليمها, إذ لم يكن المجتمع العماري مقتنعاً بتعليم المرأة والغالبية العظمى من السكان يرفضون فكرة اختلاط المرأة مع الرجال في المدرسة وبسبب تلك الاعراف بقيت المرأة تعاني من الجهل, إذ لم يشهد لواء العمارة فتح مدرسة ابتدائية خاصة للبنات حتى عام ١٩٢٣ ,إذ افتتحت المدرسة الابتدائية المركزية للبنات في مركز لواء العمارة و اتخذت من بناية المدرسة التركية مقراً لها وكانت مكونة من المديرة صبرية أمين القاضي والمعلمة مريم غالو مضافاً اليهما كادر من المعلمات السوريات, إذ كانت وزارة المعارف تعاني من قلة الكوادر

النسوية الأمر الذي جعل الوزارة تستعين بعدد من المعلمات السوريات للتدريس في مدارس البنات[٧] .

اصبح كادر مدرسة البنات للعام الدراسي ١٩٢٥ .١٩٢٦ يضم (٥) معلمات وعدد الطالبات فيها (٢٠٣) طالبة وضمت المدرسة خليطاً من الطوائف التي كانت تعيش في اللواء من الصابئيات واليهوديات والمسيحيات وهذه الطوائف كانت تدعم بشكل كبير تعليم المرأة، وفي عام ١٩٣٢ تم افتتاح مدرسة بنات ثانية في اللواء سميت بمدرسة النهضة الاولية في مركز مدينة العمارة وتكون كادرها من مديرة وثلاث معلمات وعدد طالبتها (١٨٠) طالبة [٨] .

سار تعليم المرأة في المدارس المتوسطة بشكل بطيء بسبب قلة إقبال الاناث على التعليم، فضلاً عن النظرة الاجتماعية اتجاه المرأة، وعلى الرغم من ذلك فقد تم فتح صف اول متوسط للبنات وكان ملحق مع المدرسة الابتدائية المركزية للبنات وبلغ عدد الطالبات فيه (٨) طالبات وخلال العام الدراسي ١٩٣٣.١٩٣٤ تم انشاء متوسطة العمارة للبنات من صفين وكان عدد المدرسات فيها (٢) وعدد الطالبات (١٩) طالبة، وخلال العام الدراسي ١٩٣٤.١٩٣٥ تم فتح الصف الثالث المتوسط للبنات وتم فصل المتوسطة عن المدرسة الابتدائية المركزية للبنات، كما تم فتح دار خاصة للمتوسطة بصورة مؤقتة حتى تم افتتاح اول بناية خاصة لها عام ١٩٤٦ في مركز لواء العمارة ووصل عدد طالباتها الى (٥٧) طالبة وعدد المدرسات فيها (٤) مدرسات[٩].

اما ما يخص التعليم الثانوي للبنات في لواء العمارة فقد جاء متأخراً, أذ تم فتح صف رابع اعدادي ملحق بمتوسطة البنات ومن ثم تم فتح صف خامس اعدادي ولم تفتح اعدادية للبنات بسبب قلة اعداد الطالبات الى ان اخذ العدد بالتزايد، فتم في عام ١٩٥٥ فتح اول اعدادية للبنات في مركز لواء العمارة اطلق عليها اسم اعدادية العمارة للبنات وشيدت لها بناية خاصة بها [١٠] .

يتضح أن تعليم المرأة في لواء العمارة كان يسير بشكل بطيء بسب الاعراف والعادات والتقاليد التي كانت سارية في المجتمع والتي تنظر الى تعليمها بانة لا يتناسب مع المجتمع وان المرأة يجب ان تبقى في البيت لتقديم الخدمات، كما ان المرأة الريفية كان ينظر اليها بأن عليها العمل في المزارع وتربية المواشي دون أن كون لها حق التعلم مما أدى الى حرمان العديد من البنات في لواء العمارة من حق التعليم.

كان لتقارير التفتيش الاداري دور كبير في نقل الواقع التعليمي في لواء العمارة، فعلى الرغم من محاولات الحكومة العراقية تطوير نظام التعليم في العراق وتهيئة البنى التحتية الملائمة له , الا ان واقع الحال كان يشير الى عكس ذلك فقد عانى لواء العمارة من الاهمال في الأبنية المدرسية وهو الامر الذي أشرته تقارير التفتيش الاداري ففي زيارته التفتيشية في اللواء عام ١٩٣٢, زار المفتش قضاء علي الغربي وقد لاحظ ان بناية المدرسة في القضاء ليست جيدة

وغير صالحة للدراسة كما لاحظ المفتش ان عدد المعلمين كان قليلاً ولا يتناسب مع عدد التلاميذ فيها, إذ وجد ان هناك اربعة معلمين مقابل (٢٢٣) تلميذاً , اما بالنسبة لمدرسة البنات فقد كانت هي الاخرى بحالة سيئة وتعاني من نقص حاد في عدد المعلمات, إذ كان فيها معلمة واحدة فقط في حين ان عدد الطالبات (٢٥) طالبة يتوزعن على خمسة صفوف, فضلاً عن تهالك البناية علماً انها لم تكن ملكاً للمعارف [١١] .

واصل المفتش الاداري جولته التفتيشية في مدارس اللواء, وعند قيامة بتفتيش مدرسة النهضة الابتدائية للبنات التي تقع في مركز لواء العمارة وجد المفتش الاداري أن المدرسة في دار مستأجرة وبين المفتش ان كادرها يتكون من مديرة وثلاث معلمات وأكد في تقريره بأن عدد الطالبات فيها (٢٠٢) طالبة, خاطب المفتش في تقريره دائرة المعارف واكد على ضرورة تغير مكان المدرسة كون الصفوف فيها مكتظة بالطالبات كما بين بأن الشروط الصحية غير متوفرة فيها، واشار بأنه لاحظ عدد من الطالبات مصابات بمرض (الرمد المعدي) كما ذكر المفتش بأن المدرسة بحاجة الى كادرٍ اضافي وفي تقريره الى وزارة المعارف طالب المفتش بضرورة ان تكون الدور المستأجرة صالحة للدراسة وان تكون ذات مساحة كبيرة لكي تتوفر الشروط الصحية فيها[١٢].

وفي الثالث من شهر شباط عام ١٩٣٤، زار المفتش مركز لواء العمارة ووجد المدارس مكتظة بأعداد الطلاب بسبب عدم وجود ابنية مدرسية كافية للزيادة العددية, إذ ان الكثير من الاهالي كانوا يطمحون الى تعليم ابنائهم وأوصى المفتش في تقريره الذي خاطب به وزارة المعارف بضرورة زيادة الابنية المدرسية في اللواء وعند زيارته لناحية المشرح في العاشر من شهر شباط عام ١٩٣٤, لاحظ المفتش ان المدرسة الوحيدة في الناحية كانت بحالة جيدة وهي احسن حالاً من مدارس المركز، وعلى الرغم من قلة اعداد المعلمين, إذ كان بها ثلاث معلمين مقابل (١٤٠) طالباً , فضلاً عن النقص ببعض التخصصات لاسيما اللغة الإنكليزية وإصابة عدد من الطلبة ببعض الامراض السارية المعدية, الا انه لم يؤشر تراجعاً كبيراً في مستوى المدرسة التعليمي[١٣].

واصل المفتش الاداري زيارته الى مدارس لواء العمارة وزار قضاء قلعة صالح، واطلع على اوضاع المدارس فيها وذكر في تقريره عند زيارته مدرسة قلعة صالح للبنين في الرابع والعشرون من شهر شباط عام ١٩٣٥، وخلال جولته التفتيشية في المدرسة ذكر بأن المدرسة مكتملة الصفوف وكادرها يتكون من المدير واربعة معلمين وعند اطلاعه على سجلاتها وجدها منظمة، وعند تفتيشه مخزن المدرسة وجده فارغاً ولا توجد فيه كتب كما ذكر في تقريره بأن المدرسة غير نظيفة وبعد الاستفسار من المدير عن سبب عدم نظافتها أكد له حاجة المدرسة الى طريق معبد يربطها مع الشارع الرئيس لأن المدرسة تقع في منطقة غير مكتملة الخدمات، والطلاب يقطعون

تلك المسافة بالمستنقعات المائية وذلك يؤدي الى عدم نظافة المدرسة عند دخولهم اليها وقد ذكر المفتش في تقريره بضرورة اكمال تعبيد شارع المدرسة واشار في تقريره أن عدد طلابها (١٧٠) طالباً [١٤] .

وخلال زيارته قام بتفتيش مدرسة البنات ووجدها تتكون من اربعة صفوف وهي بناية حكومية، وعدد المعلمات فيها اثنان ومديرة المدرسة عدد طالباتها (٨٩) طالبة، والمدرسة نظيفة وسجلاتها مرتبة واكد في تقريره أنها بحاجة الى كادر، كما ان المديرة أوضحت له بأن اهالي القضاء متعاونين مع كادر المدرسة وهم على استعداد لا رسال بناتهم من اجل التعلم وعد المفتش الاداري ذلك تطور جيد من اجل كسر العادات والتقاليد التي كانت تطالب بعدم ارسال البنات الى المدارس[١٥]. لقد كان وجود (٨٩) طالبة في المدرسة مؤشراً حيوياً وصحياً على رغبة الاهالي في تعليم بناتهم وهو الامر الذي ينعكس ايجاباً على المستوى الثقافي في القضاء .

وخلال جولته التفتيشية في القرى التابعة لقضاء قلعة صالح اكد المفتش الاداري في تقريره بأن اغلب تلك القرى تخلو من المدارس وأكد في تقريره بأن قرية الوادية التي تبعد (٥) كم عن مركز قضاء قلعة صالح توجد فيها مدرسة تسمى مدرسة الفيصلية الابتدائية للبنين وذكر المفتش في تقريره بأن المدرسة مبنية من الطين والقصب وكادرها يتكون من مدير واثنين من المعلمين وعدد طلبها (٨٠) طالباً والغالبية العظمى منهم يأتون بواسطة الزوارق من القرى المجاورة للمدرسة بسبب انغمار الاراضي بالمياه في تلك القرى, خاطب المفتش في تقريره دائرة المعارف واكد على ضرورة اعادة بناء المدرسة كما طالب بزيادة كادرها وتوفير المستلزمات المدرسية لأنه شاهد الطلاب يفترشون الارض بسبب عدم وجود مصاطب جلوس في المدرسة[١٦] .

وفي زيارته التفتيشية في السادس عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٣٦ الى مركز لواء العمارة ذكر في تقريره ان مدرسة الأمير الابتدائية التي تقع في مركز لواء العمارة تم غلقها بسبب انتشار الامراض المعدية بين الطلبة وان صحة اللواء لم تقم بعمل جيد لمواجهة تلك الامراض مما دفع دائرة المعارف الى غلق المدرسة, لذا طالب المفتش في تقريره دائرة الصحة في اللواء بضرورة معالجة الطلبة وأكد ان غلق المدرسة ليس حلاً للقضاء على تلك الامراض وعند زيارته التفتيشية الى ناحية المشرح بتاريخ الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٦ الى مدرسة البنين في الناحية ذكر المفتش الاداري في تقريره بأن المدرسة تعاني من الاهمال وعدد الطلاب قليل بسبب عدم تمكنهم من شراء المستلزمات المدرسية من كتب وقرطاسية وذلك لأنهم ينحدرون من أسر فلاحية فقيرة لم تتمكن من تجهيز ابناؤها لغرض الذهاب الى المدرسة، والكثير منهم ترك المدرسة وذهب للعمل في حقول الزراعة بسبب الاوضاع المعيشية الصعبة التي كانوا يمرون بها[١٧] .

كما تطرق تقرير التفتيش الاداري الى الواقع التعليمي في ناحية الكحلاء ، أشار المفتش الى مدرس الكحلاء الابتدائية وبين أن عدد طلابها قليل والعديد منهم ترك الدراسة، وذكر ان كادرها يتكون من المدير وثلاثة من المعلمين، كما ان بناية المدرسة بحاجة الى ترميم، وفيما يخص ساحة المدرسة بين بأنها منخفضة عن مستوى الشارع مما سبب رطوبة في بناية المدرسة، لذا اوصى المفتش الاداري في تقريره الذي رفعة الى متصرفية اللواء ودائرة المعارف بضرورة وجود حل لمشكلة التعليم والبنى التحتية في مدارس الناحية، كما طلب من هيئة التفتيش الاداري مخاطبة وزارة المعارف من اجل ايجاد حل سريع لمشكلات المدارس في لواء العمارة[١٨].

وفي السياق نفسه ذكر المفتش الاداري ان بناية مدرسة البنات في الناحية مؤجرة وعدد الطالبات فيها (١٧) طالبة، وعدد الصفوف اربعة وكادرها تكون من معلمة ومديرة المدرسة وعند تفتيش سجلات المدرسة وجدها مكتملة، لكن المديرة ذكرت له بأن عدد من الطالبات من عوائل متعففه، وليس لديهن اموال لشراء مستلزمات المدرسة، كما ان الاخيرة بحاجة الى خزان مياه لان الطالبات يشربن من مياه النهر، مما ادى الى تعرض العديد منهن الى الامراض وانها كتبت الى دائرة معارف اللواء ولم تجد حل لتلك المشكلة، وقد ضمن المفتش كل ذلك في تقريره الذي رفعه الى المتصرفية والى دائرة المعارف واوصى فيه بأن يقوم المتصرف بمحاسبة مدير المعارف في اللواء لعدم قدرته على توفير ابسط المستلزمات في المدارس التابعة له، كما أوصى المفتش الاداري في تقريره انه من خلال جولاته التفتيشية في مدارس اللواء وجد العديد من المشكلات التي يمكن ان تحل من قبل دائرة المعارف وانها تدخل ضمن صلاحياتها، لكن عملها كان غير جاد في تطوير التعليم في اللواء ودون كل ذلك في تقريره الذي رفعه الى هيئة التفتيش الاداري في بغداد ووزارة المعارف [١٩].

لم يكن عمل المفتش الاداري مقتصراً على متابعة سير العملية التعليمية وصلاحية المدارس وانما تعدى الى متابعة طبيعة العمل في دائرة المعارف في اللواء, إذ تابع شؤون العاملين في الدائرة وساهم في ايجاد حلول لبعض المشكلات التي عانوا منها لاسيما ما تعلق بترفيعهم ورواتبهم وما الى ذلك من الامور الادارية [٢٠] .

وفي زيارته مدرسة الماجدية الابتدائية للبنين التي تقع في مركز لواء العمارة في الثالث عشر من شهر اذار عام ١٩٣٧, وجد المفتش ان بناية المدرسة حكومية وعدد الصفوف فيها مكتمل، لكن المفتش ذكر في تقريره ان البناية بحاجة الى ترميم، واثناء الزيارة شاهد بعض الصفوف رطبة ولا تصلح ان تكون مكاناً للدراسة وبين في تقريره ان عدد الطلاب في الصفوف يفوق الطاقة الاستيعابية، لأن المدرسة تقع في مركز اللواء والعديد من الاهالي يتمتعون بوعي عالي في تلك المحلة ويطمحون لتعليم ابنائهم كما اوضح المفتش في تقريره ان كادر المدرسة يتكون

من مدير المدرسة وست معلمين ثلاث منهم من سكنة بغداد وأثناء الزيارة طلبوا من المفتش الاداري بضرورة نقلهم من اللواء ومدة خدماتهم قاربت خمس سنوات في المدرسة، خاطب المفتش الاداري بتقرير ارسله الى مديرية المعارف في اللواء بضرورة حل مشكلتهم وتوفير البديل لهم لكي يتمكنوا من الانتقال بالقرب من محل سكناهم، واثنى المفتش على عمل المدير والكادر التدريسي وطالبهم ببذل المزيد من اجل رفع مستوى التعليم في لواء العمارة [٢١].

وبتاريخ الرابع من شهر كانون الاول عام ١٩٣٨ زار المفتش ناحية المجر الصغير وخلال جولته التفتيشية في الناحية وجد أن مدرسة للبنين قد تم بنائها في مقاطعة آل أزيرج، لكن ابناء الفلاحين لم يستطيعوا التسجيل بها، وذكر المفتش الاداري في تقريره الاسباب التي تمنع هؤلاء الفلاحين من تسجيل ابنائهم وقد اوضح ان السبب الاول يكمن في ان البعض من شيوخ العشائر من الاقطاعين كانوا لا يريدون ان يكون هناك وعياً لدى ابناء هؤلاء الفلاحين وحرمانهم من الدراسة سوف يزيد من قوة الاقطاع في اللواء، والسبب الثاني هو ضعف امكانيات الفلاحين المادية وعدم قدرتهم على تجهيز مستلزمات الدراسة من ملابس ودفاتر وقرطاسية وكذلك عدم ادراكهم لأهمية التعليم عند الانسان ومساهمته في نشر الوعي لدى ابنائهم [٢٢] .

ونظراً لذلك خاطب المفتش الاداري في تقريره وزارة المعارف وأوصى بضرورة حث هؤلاء الفلاحين على ارسال ابنائهم من اجل ان يتعلموا، كما اكد على ضرورة محاسبة الاقطاعين الذين منعوا ابناء الفلاحين من حق التعليم [٢٣] .

يبدو أن هذا الكلام مبالغاً فيه وذلك لان الاقطاعين لديهم من القوة والنفوذ الذي يجعلهم في مأمن من المحاسبة، فضلاً عن عدم تقدم الفلاحين المعنيين بالأمر بأية شكوى الى الجهات المختصة خوفاً من معاقبة الاقطاعيين لهم.

واثناء زيارته لمدرسة البنين في مركز الناحية، وجد ان مجموع طلابها (١٥٠) طالباً ومعظمهم من العوائل الميسورة، وذكر ان كادر المدرسة يتكون من اربعة معلمين ومدير المدرسة وعدد الصفوف مكتمل، لكن سقف المدرسة كان بحاجة الى ترميم وضمن كل مشكلات التعليم بالناحية في تقرير رفعة الى وزارة المعارف[٢٤].

كما قام المفتش الاداري بزيارة ناحية المجر الكبير وعند زيارته لمدرسة المجر الابتدائية للبنين في الثامن من شهر تشرين الثاني عام١٩٤٠، وجد ان بناية المدرسة جيدة وكادرها يتكون من ثلاث معلمين مع مدير المدرسة وأشار المفتش في التقرير ان عدد الطلاب فيها (٣٢٣) طالباً، وأكد المفتش بان العملية التربوية تسير بشكل منظم الا انه أوضح في تقريره بأنه علم من مدير المدرسة على توجه دائرة المعارف الى استحداث دراسة مسائية في الناحية من أجل ان يتعلم أبناء الناحية القراءة والكتابة وقد بارك المفتش الاداري في هذه الخطوة لكنه طالب دائرة المعارف

بإضافة كادر جديد للمدرسة من اجل ان لا يكون هناك ارباك في الدوام الصباحي فيها لأن كادرها لم يكن مكتملاً بشكل صحيح وهي بحاجة الى تعيين كادر تعليمي جديد على الرغم من ان المفتش اشاد في تقريره بفكرة فتح دراسة مسائية في الناحية لكي يتخلص ابنائها من الجهل والتخلف[٢٥]. يتضح من ذلك أن دائرة المعارف كانت مهتمة الى حدٍ كبير ليتعلم اكبر عدد ممكن من ابناء لواء العمارة .

وعند زيارته مدرسة شيخ سعد الابتدائية للبنين في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني عام ١٩٤٠ , وجدها المفتش مغلقة بسبب تعرض سقوفها الى الانهيار بسبب غزارة الامطار التي سقطت على الناحية في هذا العام ودائرة المعارف قامت باستئجار دار صغيرة كموقع بديل للمدرسة، الا انها لم تكن كافية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من الطلبة الذين بلغ عددهم (٢٢٣) طالباً، لذا كان من بين أهم توصيات المفتش الاداري ان تعمد دائرة المعارف الى بناء مدرسة جديدة، وكان ضعف المستوى المعاشي للطلاب لم يكن لديهم قدرة على توفير المستلزمات المدرسية، وهو الامر الذي دفع المفتش الى التوصية بتوزيع تلك المستلزمات على ابناء العوائل المتعففة ليتمكنوا من اكمال دراستهم [٢٦] .

وبتاريخ الثامن عشر من شهر شباط عام ١٩٤٢ زار المفتش الاداري ناحية كميت وعند تفتيش مدرسة البنين في الناحية وجد أن عدد الطلاب فيها كبير وعلم من الاهالي في القرى البعيدة عن مركز الناحية ان تلك القرى لا توجد فيها مدارس واولادهم يقطعون مسافات بعيدة للوصول لمركز الناحية وذكر في تقريره ان اهالي (قرية الذهيبات)، التي تقع على بعد (٧) كم عن مركز الناحية قاموا بجمع اموال من الميسورون من ابناء القرية من اجل بناء مدرسة وقد وصل العمل الى مراحل متقدمة وعند الاستفسار من مدير الناحية، عن سبب عدم وجود مدارس في ارياف الناحية ذكر له ان معظم الملتزمين من الاقطاعين عارضوا بناء مدارس في ارضهم، والعديد منهم يرسل ابنائه للتعلم في مدارس مركز لواء العمارة، وعلى اثر ذلك كتب المفتش الاداري تقرير الى متصرفية اللواء بين فيه ضرورة حل مشكلة المدارس في ارياف ناحية كميت، وذكر ان العديد من الاهالي يطمحون في التحاق ابناؤهم في المدارس، لكنهم واجهوا صعوبة الوصل الى مركز الناحية، لأن العديد منهم من الفقراء الذين لا يمتلكون واسطة نقل للوصول لمركز الناحية [٢٧].

يتضح من ذلك ان بعض الملتزمين الكبار –وهم انفسهم من شيوخ العشائر– كانوا ضد حصول ابناء الفلاحين الفقراء على فرصتهم في التعليم، وهو الامر الذي أثر سلباً على المجتمع في لواء العمارة في المدة موضوع البحث.

اما بالنسبة لناحية كميت، فقد كان فيها مدرسة للبنات، تكون كادرها المديرة ومعلمتين وبناية المدرسة مستأجرة ومساحتها صغيرة ولا تصلح ان تكون مدرسة، لذا حمل المفتش الاداري ادارة المعارف في اللواء سوء التخطيط وبين ان هناك تقصيراً في عملها، وخاطب وزارة المعارف من اجل ايجاد حل لمشكلة ابنية المدارس في اللواء، إذ ذكر ان الوزارة تصرف الاموال على استئجار اماكن لأتصلح ان تكون مدارس واغلبها لا يستوعب عدد الطلاب، وأوصى بتخصيص اموال في الموازنة العامة في العام القادم من اجل بناء عدد من المدارس في اقضية ونواحي لواء العمارة [٢٨].

وخلال زيارته التفتيشية الى مدارس مركز لواء العمارة عام ١٩٤٢، وجد المفتش ان عدد من المدارس للبنات قد تم فتحها ومن هذه المدارس مدرسة الخنساء للبنات في محلة المحمودية التي تقع في مركز اللواء، وعند تفتيشها وجد عدد الطالبات فيها (٦٠) طالبة والمدرسة تتكون من خمس صفوف وكادرها يتكون من المديرة وثلاث معلمات[٢٩] .

وعند قيامه بتفتيش قضاء قلعة صالح اخبره القائممقام عن فتح مدرسة جديدة للبنات حملت اسم قلعة صالح للبنات، وخلال تفتيش المدرسة وجد سجلاتها مكتملة وكادرها يتكون من اثنين من المعلمات ومديرة المدرسة والطالبات فيها (١٩٤)، وذكر المفتش في تقريره سبب الزياد في عدد الطالبات هو وجود ديانات من المسيحية واليهودية والصابئة في القضاء، وهؤلاء لم يتأثروا بالعادات والتقاليد عند البعض العائلات الفلاحية من المسلمين التي كانت تفضل عدم ارسال البنات الى المدارس [٣٠] .

أن عدم تأثر ابناء الديانات بالعادات والتقاليد التي تمنع من ارسال المرأة للتعليم ساهم في تشجيع اغلب ابناء اللواء في ارسال بناتهم للمدراس لغرض التعلم وذلك ساهم في تخليص المرأة من الجهل الذي كانت تعاني منه في لواء العمارة بسبب تلك الاعراف والتقاليد.

واثناء تفتيشه مدارس ناحية علي الشرقي قام بتفتيش مدرسة علي الشرقي للبنين وعند تدقيق السجلات وجدها غير مكتملة ومدير المدرسة قد تم نقله في بداية العام الدراسي وعدد المعلمين ثلاث فقط، و عند الاستفسار من مدير الناحية عن وضع المدرسة المتردي بين الاخير أنه خاطب المتصرفية واعلمهم بنقل مدير المدرسة واعلمته المتصرفية بانها خاطبت دائرة المعارف والدائرة في طور ارسال مدير جديد للمدرسة، وفي تقريره ذكر المفتش الاداري ان واقع التعليم في الناحية غير جيد وعدد من مدارسها تعاني من نقص في الكوادر التعليمية، وعند تفتيشه مدرسة علي الشرقي للبنات وجد المدرسة في بناية مستأجرة وغير صالحة للدراسة وعدد الصفوف قليل وكادرها يتكون من معلمة واحدة ومديرة وذكر كل ذلك في تقرير رفعة الى دائرة المعارف طالب فيه بضرورة وجود حل لمدارس الناحية بالسرعة الممكنة [٣١] .

كما بين المفتش ان بعض المدارس في اللواء، بحاجة الى تجهيز مراوح كهربائية لأن صفوف المدارس مزدحمة في مدارس مركز القضاء ولا توجد فيها تهوية وبداية كل عام دراسي ونهايته يكون الجو حار وعليه ضمن المفتش في تقريره هذه المشكلة وطالب بحلها من خلال تجهيز المدارس بالمراوح الكهربائية لتخفيف ضغط حرارة الجو على الطلاب وعلى المعلمين والمعلمات[٣٢].

راقبت تقارير المفتش الاداري عملية نقل مدراء المعارف من مكان الى اخر، وبينت ان تلك التنقلات تؤثر على عمل المعارف في الالوية ومن ضمنها لواء العمارة، إذ تم نقل مدير المعارف في اللواء في حزيران اي في نهاية العام الدراسي وذكر المفتش الاداري في تقريره ان ذلك يؤثر على سير عمل المدارس على اعتبار ان المدير الذي يستلم في نهاية العام الدراسي لم يكن مطلعاً على اوضاع المدارس بشكل مفصل من حيث حاجة اللواء من ابنية او حاجته الى كوادر تدريسية، واكد المفتش في تقريره على ضرورة ان لا تقوم وزارة المعارف بنقل هؤلاء الا بعد ان يكون هناك جرد تام عن اوضاع المعارف يتم تسليمة من المدير المنقول الى المدير الجديد يبين فيه كل حاجات اللواء فيما يخص عمل المعارف وهذا الاجراء سوف لا يولد ارباك في بداية العام الدراسي الجديد على اعتبار انه تم اطلاع المدير على احوال دائرة المعارف عند استلامة الادارة من المدير المنقول، واكد المفتش على ضرورة الاخذ بهذه التوصية [٣٣].

ولم يقتصر عمل المفتش الاداري على متابعة سير العملية التربوية والتعليمية وانما تطرق في تقاريره الى بعض المشكلات التي كانت تحدث في المدارس التابعة للواء, ومنها المشاجرة التي حدثت بين بعض الطلبة وأحد المدرسين وذلك بسبب ما نُسب اليه من تجاوز على بعض الشيوخ في الناحية وهو الامر الذي استفز ابنائهم الذين كانوا في المدرسة نفسها، مما دفعهم الى التشاجر مع المعلم [٣٤] . وذلك يوضح سطوة بعض ابناء الشيوخ الذين تجاوزوا على معلميهم وعدم احترامهم الذي ينبع من عدم خشيتهم من العقوبات الانضباطية.

لقد كانت الحادثة المذكورة سبباً في إثارة المفتش الاداري الذي أوصى في تقريره بضرورة الحفاظ على الهدوء في المدرسة وعدم اثارة المشكلات ورفع تقرير الى دائرة المعارف في اللواء يطلب به نقل المعلم الى مدرسة اخرى من اجل انهاء المشكلة وفيما يخص سجلات المدرسة وجدها مكتملة وذكر في تقريره بأن المدرسة بحاجة الى ترميم الطريق بينها وبين الناحية وتحتاج الى ايصال المياه الصالحة للشرب لأنه لاحظ الطلاب يشربون من مياه النهر، وهذا يسبب امراض لهم ودون كل ذلك في تقريره الذي رفعه الى متصرفية العمارة من اجل ايجاد حل لتلك المشكلات [٣٥].

اعد المفتش الاداري جرد بعدد المدارس التي تم فتحها في لواء العمارة من عام ١٩٣٢ الى عام ١٩٤٥ وفق الجدول التالي [٣٦] .

جدول رقم (١)

اعداد المدارس في لواء العمارة في المدة من عام ١٩٣٢.١٩٤٥.

السنة الدراسية	عدد مدارس البنين	عدد مدارس البنات
١٩٣٢_١٩٣٣	١٣	٣
١٩٣٣_١٩٣٤	١٩	٤
١٩٣٤_١٩٣٥	٢٨	٦
١٩٣٥_١٩٣٦	٢٨	٩
١٩٣٦_١٩٣٧	٢٨	٩
١٩٣٧_١٩٣٨	٣٢	١١
١٩٣٨_١٩٣٩	٢٩	١٠
١٩٣٩_١٩٤٠	٢٩	١٠
١٩٤٠_١٩٤١	٣١	١٠
١٩٤١_١٩٤٢	٣٨	١١
١٩٤٢_١٩٤٣	٤٩	١١
١٩٤٣_١٩٤٤	٥٣	١٢
١٩٤٤_١٩٤٥	٥٨	١٣

يلاحظ من الجدول اعلاه انه على الرغم من الاوضاع التي مر بها العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩.١٩٤٥ وما رافق ذلك من ازمة اقتصادية في العراق، الا ان عدد المدارس في لواء العمارة استمر بالزيادة ولعل السبب يكمن في التزايد الملحوظ في توجه الاهالي نحو التعليم وهو الامر الذي اضطر الحكومة المركزية ومتصرفية لواء العمارة الى بناء العديد من المدارس , علماً ان العديد من هذه المدارس لم تكن بالمستوى المطلوب , إذ كان يتم بنائها بطرق بدائية .

ثانياً: التعليم في لواء العمارة ١٩٣٢.١٩٤٥

شهدت المدة التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى سقوط النظام الملكي تطوراً ملحوظاً في التعليم بالعراق ، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال تقارير التفتيش الاداري، ففي الثاني عشر من شهر اذار عام ١٩٤٥، زار المفتش الاداري لواء العمارة وعند تفتيش المدارس وجد ان هناك زيادة كبيرة في اعداد الطلاب لذلك العام وان بعض المدارس استقبلت طلاب فاقت اعدادهم طاقة الصفوف الاستيعابية، وعند زيارته لدائرة المعارف في اللواء وقيامة بتفتيش الدائرة علم من مديرها بأن اللواء يعاني من قلة المدارس وأنه ارسل كتاباً عن طريق المتصرفية إلى وزارة المعارف شرح فيه الحالة المأساوية في مدارس المركز، وذكر ان بعض المدارس تعرضت الى انتشار مرض الجدري المعدي بسبب كثافة الطلبة وانتقال العدوى بينهم

بسرعة، وعند سؤال المفتش الاداري له عن امكانية استئجار بنايات أوسع لبعض المدارس ذات العدد الكبير، بين المدير بأن المتصرفية ابلغته بعدم وجود تخصيصات مالية لديها تكفي لذلك وانها خاطبت وزارة المعارف من اجل زيادة تخصيصات دائرة المعارف في اللواء [٣٧] .

وضمن السياق نفسه ذكر المفتش في تقريره ان اللواء بحاجة الى كوادر تدريسية بكل الاختصاصات، و مدارس اللواء تعاني من قلة الاختصاصات التربوية، إذ علم من مدير المعارف ان وزارة المعارف في بداية العام الدراسي أقدمت على نقل عدد من المعلمين الذين اكملوا خدماتهم في اللواء الى مناطق سكناهم ولم تأت ببديل عنهم مما ولد قلة في عدد الكوادر في اغلب مدارس اللواء وضمن المفتش ذلك في تقريره، وطالب وزارة المعارف بتعويض اللواء بعدد من المعلمين خلفا للذين تم نقلهم من قبلها [٣٨].

زار المفتش مدارس قلعة صالح في الرابع عشر من شهر كانون الثاني عام ١٩٤٦، وعند تفتيشه مدرسة قلعة صالح للبنين علم من المدير ان اثنان من المعلمين غير منضبطين في الدوام وبعد التحقق من الموضوع مع قائمقام القضاء علم منه ان هناك عدم ارتياح من بعض الكادر الى تصرفات المدير معهم وذلك ولد ارباكاً في المدرسة وفي تقريره الذي رفعه الى دائرة المعارف في اللواء، اوصى المفتش بضرورة تغير مدير المدرسة من اجل عدم ارباك سير العملية التربوية في المدرسة وتأثر الطلاب بمشكلات الكادر التدريسي فيها[٣٩].

كما ذكر المفتش في تقريره بأن العديد من القرى التابعة لقضاء قلعة صالح لازالت تعاني من عدم وجود مدارس فيها على الرغم من ان البعض من الاهالي كانوا يرسلون اولادهم لمركز القضاء وذلك ولد عبئاً كبيراً على مدارس القضاء واكد المفتش الاداري في تقريره الذي خاطب به وزارة المعارف بضرورة فتح مدارس في تلك القرى، لاسيما وانه لمس الرغبة لدى اهالي تلك القرى في تعليم ابنائهم [٤٠] .

ذكر المفتش الاداري خلال جولته التفتيشية في ناحية شيخ سعد بتاريخ السابع عشر من شهر اذار عام ١٩٤٧، أن في مركز الناحية مدرستين واحدة للبنين والاخرى للبنات والمدرستين بحاجة الى ترميم وبين في تقريره انهما بحاجة الى وسائل تعليمية واثاث ومناضد خشبية وكوادرهما بحاجة الى مسكن، أذ ان المعلمين يسكنون بغرفة في سراي الناحية، اما المعلمات فقد استؤجرت دار صغيرة لهن لغرض السكن، وأكد ان توفير السكن للكوادر التعليمية يسهم في تطور التعليم في الناحية، فضلاً عن ذلك طالب عدد من الاهالي بفتح مدارس جديدة في الناحية وابنائهم يعانون من ازدحام في المدرستين وضمن المفتش كل مشكلات الناحية فيما يخص جانب التعليم ورفعها الى متصرفية اللواء ودائرة المعارف من أجل ايجاد حلول مناسبة لها، وأوصى بضرورة بناء دور لغرض اسكان المعلمين والمعلمات فيها [٤١].

أكمل المفتش جولته التفتيشية في قرى الناحية، ووجد العديد منها بحاجة الى فتح مدارس وذكر أن اهالي قرية تل الذهب والتي تبعد (٥) كم عن مركز الناحية، ذكروا له بأن ابنائهم يقطعون تلك المسافة سيراً على الاقدام من اجل الذهاب الى المدرسة والعديد من ابناء القرية لم يسجلوا في المدارس، بسبب عدم وجود مدرسة في قريتهم مع العلم ان عدد نفوس القرية كبير وتستحق فتح مدرسة، لذا أوصى المفتش في تقريره بضرورة بناء مدرسة في القرية من أجل انهاء معاناتهم من بعد المسافة وكذلك من أجل نشر الوعي بين ابناء القرية من خلال تسجيلهم في المدرسة [٤٢].

زار المفتش الاداري مديرية المعارف في لواء العمارة بتاريخ الثالث والعشرون من شهر كانون الاول عام ١٩٤٩، وعند تفتيش سجلاتها وجد أن سجل الصحة المدرسية لذلك العام فارغ، ولم تسجل فيه اية حالات مرضية للطلبة، عد المفتش ذلك مخالفة وبين في تقريره أن هذا يدل على عدم زيارات المدارس عند بداية العام الدراسي الجديد، وبعد الاستفسار من مدير المعارف ذكر له بأن صحة اللواء هي المسؤولة عن زيارة المدارس وكشف الحالات المرضية فيها، وفي تقريره ذكر المفتش ان التعليمات الصحية نصت على منع اي طالب من الدوام اذا ثبت عنده نوع من الامراض المعدية وحمل المفتش في تقريره دائرة الصحة في اللواء في حال انتشار اي من الامراض المعدية في مدارس اللواء [٤٣]. يتضح من ذلك ان المفتشين الاداريين كانوا حريصين على صحة الطلبة في مدارس لواء العمارة.

فضلاً عن الجانب اهتمام تقارير التفتيش الاداري بالجانب الصحي في لواء العمارة، ركزت تلك التقارير على معالجة ظاهرة الامية بين ابناء اللواء التي انتشرت بشكل كبير بين طبقة الفلاحين في قرى وارياف اللواء، واشار المفتش في زيارته اشارة الى وجود عمل جيد من المتصرفية بالتعاون مع دائرة المعارف، وذلك من خلال فتح صفوف مسائية في المدارس من اجل معالجته تلك الظاهر وهناك تطوع من بعض المتعلمين من أجل تدريس هؤلاء مجاناً، وذكر المفتش في تقريره خلال زيارته مدرسة قلعة صالح للبنين عام ١٩٤٩، انه وجد أن أحد رجال الدين تبرع بتدريس الفلاحين الذين سجلوا في مشروع محو الامية مجاناً، وأثنى المفتش على عملة وشكر ادارة المعارف لتعاونها مع المتطوع من اجل تعليم هؤلاء الفلاحين القراءة والكتابة وعلوم الحساب [٤٤].

كما اشارَ في تقريره الى ان دائرة المعارف في اللواء اقدمت على فتح عدد من مراكز محو الامية في مركز لواء العمارة من اجل تعليم كبار السن القراءة والكتابة وذكر المفتش في تقريره ان مراكز محو الامية في مركز اللواء شهدت نسبة تسجيل عالية بينما لم تسجل اقضية ونواحي اللواء نسبة مرتفعة في عدد المسجلين في مراكز محو الامية, وارجع المفتش السبب كون اغلب

سكان الاقضية والنواحي هم من سكان الارياف وان العديد منهم لم يكن يدرك اهمية تعلم القراءة والكتابة وحتى الذي تكون لدية الرغبة في التسجيل بتلك المراكز لم يستطع التسجيل بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي كان يعاني منها السكان، لذا طالب المفتش في تقريره وزارة المعارف واكد على ضرورة دعم تلك المراكز لاسيما وان العديد من سكان اللواء يعانون من الجهل والتخلف بسبب عدم دخولهم المدارس، لذا فأن تقديم الدعم الحكومي لتلك المراكز سيسهم في نشر الوعي بين ابناء اللواء، مما سينتج عنه تقليل المشكلات الناتجة عن سيادة الجهل والتخلف [٤٥] .

وفي الخامس والعشرون من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٠، زار المفتش مدارس ناحية المجر الصغير ضمن جولته التفتيشية في الناحية، واثناء تفتيش المدارس التي تقع في القرى والارياف خارج مركز الناحية وجد مدرسة قرية فهد الشواي قد اغلقت بسبب الفيضان الذي تعرضت له في عام ١٩٤٩، الامر الذي أدى الى تعطيل والدوام وتحويل الطلبة الى مدارس مركز الناحية، مما دفع الاهالي الى تقديم شكاوى طالبوا فيها بضرورة ايجاد حل لمشكلتهم واعادة بناء المدرسة [٤٦]، لأن تحويل الطلبة الى مدارس احرى أدى الى حدوث ازدحام في صفوف المدارس، التي تم نقلهم اليها، لذا على مدير الناحية بذل جهود مضاعفة من اجل اعادة بناء المدرسة، ومن جانبه قام المفتش الاداري برفع تقريره الى المتصرفية والى دائرة المعارف في اللواء بين فيه وضع المدارس في الناحية وطالبهم بإجراءات سريعة [٤٧] .

لقد كانت مشكلة عدم وجود كادر تدريسي كافٍ من ابرز المشكلات التي عانى منها لواء العمارة، وقد ورد ذلك بشكل واضح في تقارير التفتيش الاداري، فعند زيارة المفتش لمدرسة (الرفاشية) التي تقع في منطقة الهدام الواقعة في ناحية المجر الصغير وجد أن سجلات المدرسة غير مكتملة وقد برر مديرها ذلك بعدم وجود كادر كافٍ من المعلمين، إذ تضم الهيئة التعليمية المدير واثنان من المعلمين فقط في حين أن اعداد الطلاب فيها كثير بسبب ان معظم المناطق المحيطة بالمدرسة لا توجد فيها مدارس ما يضطر الاهالي الى تسجيل اولادهم في مدرسة الرفاشية، لذا كان المدير مضطراً الى أخذ حصص اضافية تفوق ما مقرر له مما أثر على عمله بالإدارة، اضافة الى ذلك عانت المدرسة من آثار الفيضان، لكن الاهالي استطاعوا اعادة ترميمها من أموالهم الخاصة بعد قيامهم بجمع التبرعات من ابناء المنطقة، لذا أكد المفتش في تقريره على ضرورة توفير كادر للمدرسة واعادة ترميمها بشكل جيد، لأنه لمس من اهالي المنطقة رغبتهم في ارسال اولادهم من اجل التعلم [٤٨].

لم تكن مدارس قضاء قلعة صالح بأفضل من سابقتها، فعند زيارة المفتش الاداري للقضاء في الخامس من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥١، أتضح له ان بعض المدارس هناك رفضت استقبال

الطلاب بسبب الطاقة الاستيعابية وهوم ما تم تأشيره في مدرسة قلعة صالح للبنين التي كان فيها اعداد كبيره من الطلبة يقابله عدد قليل من الصفوف جميعها مزدحمة بالطلاب، لذا تطرق المفتش في تقريره مشكلة البنايات المدرسية في القضاء وأوضح أن عدد المدارس لا يكفي، وعليه طالب بتخصيص اموال في موازنه متصرفية اللواء من اجل بناء مدارسٍ اضافية بسبب الزيادة الحاصلة في اعداد الطلاب(٤٩).

يتضح من ذلك ان النقص في الابنية المدرسية ، فضلاً عن النقص في اعداد الكادر التدريسي كانت من ابرز التحديات التي واجهت التعليم في لواء العمارة، وقد كان لتقارير التفتيش الاداري دوراً كبيراً في اعطاء الحكومة المركزية والمحلية صورة واضحة عن سير العملية التعليمية، كما أشرت تلك التقارير الرغبة الكبيرة لدى اهالي اللواء لأرسال ابناؤهم للتعلم بهدف تغيير واقعهم الاجتماعي والاقتصادي.

تابع المفتش زياراته الى مدارس لواء العمارة وعند تفتيش قضاء المجر الكبير عام ١٩٥٢، وجد أن مدرسة المجر الابتدائية للبنين قد تم اعادة ترميمها من قبل مديرية المعارف في اللواء، وعند الاطلاع على الاموال المصروفة في ترميمها وجدها غير مطابقة لسجل المصروفات والمبلغ الذي تم صرفة فاق عمل الترميم، فضلاً عن ذلك لاحظ المفتش عند تدقيق سجل المصروفات أن سعر الاثاث وخزانات المياه مسجلة بأسعار تفوق اسعارها في السوق، مما أشر وجود هدر في المال العام، لذا أوصى في تقريره بضرورة فتح تحقيق في الموضوع وعلى متصرفية اللواء تشكيل لجنة تحقيقية من اجل متابعة صرف اموال ترميم المدرسة (٥٠). وهكذا يتضح ان تقارير التفتيش نجحت الى حدٍ كبير في وضع يدها على بعض قضايا الفساد الاداري التي كانت تحدث في دائرة المعارف وبعض المدارس التابعة لها.

من الموضوعات المهمة التي نقلتها تقارير التفتيش الاداري هو موضوع بناء الدور السكنية للكوادر التربوية من خلال حصولهم على قطع اراضي لكي يتمكنوا من تشيد مساكن عليها، لأن الكثير من ابناء هذه الشريحة كانوا يعانون من استئجار بيوت لعوائلهم في مراكز الاقضية والنواحي، في حين أن رواتبهم كانت لا تكفي لسد احتياجات متطلبات الحياة، لذا فأن حصولهم على سكن لائق من الممكن أن يسهم بحل الكثير من مشكلاتهم ويوفر لهم وفرة مالية من رواتبهم لصرفها على متطلبات عائلية اخرى، وقد تمكن المفتش الاداري من جرد الكوادر التي تسكن في بيوت مؤجرة وعند تدقيق الارقام وجد ان نسبة (٩٥%) لا يمتلكون بيوت، وعليه رفع المفتش تقريره وطالب المتصرفية بضرورة تحديد قطع اراضي لهم في مراكز الاقضية والنواحي التي يعملون بها (٥١). ويتضح من ذلك اهتمام المفتش الاداري بموضوع توفير السكن الملائم للكوادر التدريسية في لواء العمارة لما لذلك من انعكاس على جهودهم ودورهم في التعليم.

واصل المفتش الاداري جولاته التفتيشية في لواء العمارة وخلال زيارته ناحية المشرح في الحادي عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٥٤، أطلع على واقع مدرسة المشرح الابتدائية للبنين، إذ كانت بحاجة الى سياج خارجي كما ان ساحتها توجد فيها تجمعات لبرك مياه الامطار، وعند تفتيش سجلاتها وجدها مكتملة، وبين المفتش في تقريره ان المدرسة بحاجة الى رعاية صحية لوجود اصابات بالأمراض المعدية التي انتشرت بين طلابها كما اوضح في تقريره حاجة المدرسة الى بناء صفوف اضافية، إذ ذكر له مديرها أن مديرية المعارف أوعزت بإضافة صف اولي لطلبة الاول متوسط وقلة عدد الصفوف يعد مشكلة كبيرة تواجه انتظام الدوام في المدرسة [٥٢].

وهكذا يُلاحظ أن مشكلة الابنية المدرسية كانت واحدة من اهم المشكلات التعليمية التي ركزت عليها تقارير المفتش الاداري ومن خلال الاطلاع على تقارير المفتشين الإداريين الذين زاروا مدارس اللواء، ويمكن القول ان بنايات المدارس كانت بدائية وغير مطابقة للشروط الصحية كما ان الدور التي قامت وزارة المعارف باستئجارها لكي تكون مدارس كانت غير جيدة ، لذا فأن التقدم الحاصل في المباني المدرسية بلواء العمارة كان ضئيلاً خلال مدة الحكم الملكي في العراق.

وفي زيارته الى ناحية كميت في السادس من شهر اذار عام ١٩٥٦، قام المفتش بزيارة مدرسة الدراجية الريفية التي تقع في قرية البو دراج التي تبعد (٤) كم عن مركز الناحية، وعند وصوله الى المدرسة وجدها بحاجة الى ترميم، كما أن كادرها يتكون من أثنين من المعلمين ومدير المدرسة، كما بين ألخير للمفتش أن المدرسة لا يمكن الوصول اليها في عند المطر بغزارة في ايام الشتاء بسبب وعورة الطريق وصعوبة وصولهم الى مركز الناحية ، لذا طالب ادارة الناحية أكثر من مرة بضرورة اصلاح الطريق، الا انه لم تكن هناك استجابة لحل تلك المشكلة التي أثرت على سير الدراسة في المدرسة، وفيما يخص احوال الطلاب من حيث مستوى المعيشة بين المفتش في تقريره انهم من الفقراء وان ملابسهم (رثة) كما بين ان معظمهم لا يمتلك دفاتر مدرسية، والقرية من القرى التي تعاني من ضيق العيش لأن سكانها يعتمدون على الزراعة في معيشتهم، لذا طالب المفتش الاداري في تقرير متصرفية اللواء ووزارة المعارف بتوفير كل احتياجات المدرسة وتهيئة الظروف الملائمة لحصول الطلبة على التعليم[٥٣].

اما قلعة صالح التي زارها المفتش في السابع من شهر ايار عام ١٩٥٦، فقد كان واقعها التعليمي بحاجة الى مزيد من الاهتمام من لدن الجهات المسؤولة عن ادارة القضاء ووزارة المعارف، فعند زيارته لمتوسطة البنين في القضاء وجد أن فيها (٩٢) طالباً و كادرها التدريسي يتكون من مدير المدرسة فضلاً عن ثلاثة مدرسين، يسكنون في غرفة ضمن السراي الحكومي

في القضاء وهي غير ملائمة لهم، كما ذكر المفتش أن المدرسة غير نظيفة وتوجد في ساحتها انقاض تم تركها من صيف عام ١٩٥٥ بسبب ترميم صفوف المدرسة وعند الاستفسار من المدير عن وجود تلك الانقاض وعدم تنظيف الساحة في بداية العام الدراسي ذكر المدير له بأنه ابلغ دائرة البلدية في القضاء، الا انهم لم يقوموا بتنظيفها وانه ليس لديه اموال من اجل استئجار عمال لتنظيفها. لذا أوصى المفتش في تقريره الى متصرفية اللواء بضرورة محاسبه مدير بلدية قلعة صالح، كما أوصى بضرورة بناء دار خاصة لسكن المدرسين يكون قريباً من المدرسة [٥٤].

تابع المفتش الاداري زيارته الى اقضية ونواحي لواء العمارة وعند وصوله الى ناحية المجر الصغير في السادس من شهر تشرين الثاني عام ١٩٥٧، قام بتفتيش مدرسة المجر الابتدائية للبنات واثناء التفتيش وجد ان المدرسة بحاجة الى بناية جديده ، لأن بنايتها غير آمنة واحتمالية سقوط سقوفها بأية لحظة، وقد أشار التقرير الى أن مديرة المدرسة ابلغته بانها خاطبت دائرة المعارف في اللواء وبينت في المخاطبة ان وضع بناية المدرسة خطر وقد تسقط على الطالبات، وعند الاستفسار من مدير الناحية ابلغه عن ادراج اموال في موازنه عام ١٩٥٨ لبناء المدرسة وقد حصل على تأكيد من متصرفية اللواء، ومن جانبه أوضح المفتش في تقريره أن دائرة المعارف والمتصرفية في اللواء تتحملان مسؤولية سلامة الطالبات في المدرسة في حال انهيار سقوف البناية [٥٥].

وعند زيارته مدرسة العرفان الابتدائية التي تقع على بعد (٨) كم عن مركز ناحية المجر الصغير بتاريخ الخامس عشر من شهر كانون الاول عام ١٩٥٧, ذكر المفتش في تقريره ان المدرسة تتكون من مدير مدرسة واربعة معلمين وعدد طلابها (١٥٧) طالباً، وأكد المفتش في تقريره ان بناية المدرسة غير جيدة وانه شاهد الطلاب في حالة سيئة بسبب رطوبة الصفوف لأن المدرسة مبنية من الطين والقصب وهذا البناء يكون شديد البرودة في الشتاء، يضاف الى ذلك أن غالبية الطلاب هم من ابناء المزارعين وانه لاحظ العديد منهم في ملابس غير جيدة والبعض منهم يفتقد للكتب والقرطاسية وفي تقريره خاطب المفتش المتصرفية ودائرة المعارف في اللواء وأوصى بضرورة اعادة بناء المدرسة وتوفير المستلزمات المدرسية فيها [٥٦] .

وفيما يخص المدارس المهنية في لواء العمارة، ذكر المفتش الاداري ان هذه المدارس كانت قليلة فقد تم افتتاح مدرسة المجر الكبير الزراعية المتوسطة عام ١٩٥٨، في مركز الناحية وبين المفتش ان سبب قلة هذه المدارس هو ضعف الاقبال عليها من الطلبة، إذ ان رغبة معظم الطلبة تتجه الى الدراسة الاعدادية باستثناء عدد قليل من الطلبة الذين كانوا يرغبون بالتخصص المهني، وأشار المفتش في تقريره عند زيارة المدرسة أن وزارة المعارف قد اهتمت بهذا النوع من المدارس من اجل تشجيع الطلاب على التقديم اليها وأن الجانب العملي اهم جوانب التعليم فيها،

إذ يقوم الطلاب بزراعة محاصيل معينة لغرض التجربة الزراعية وقد شجع المفتش على بناء العديد من المدارس المهنية في اللواء وضمن ذلك في توصياته التي رفعها الى وزارة المعارف [٥٧].

الخاتمة

لقد أتضح من خلال تقارير التفتيش الاداري ان لواء العمارة كان يعاني من تحديات كبيرة في الجانب التعليمي و الوضع المعاشي للسكان الذين كان غالبيتهم من العوائل الفقيرة التي لم تتمكن من ارسال ابناؤها للمدارس التي كانت تبعد عشرات الكيلومترات عن اماكن سكناهم، فضلاً عن نقص الابنية المدرسية وضعف البنى التحتية وقلة الكوادر التدريسية، وقد كانت تلك التقارير أمينة في نقل المعلومات الى الجهات المختصة التي كانت معالجاتها ضعيفة ولا ترقى الى مستوى المشكلات. وعلى الرغم من ذلك اشارت تقارير التفتيش الى اهتمام العديد من العوائل بتعليم البنات، الا ان ذلك اصطدم بالعقبات الاجتماعية والوضع الاقتصادي.

الهوامش

(١) أرنولد ولسن، الثورة العراقية، ترجمة : جعفر الخياط، بغداد، ١٩٧١، ص٦٥.

(٢) ساطع الحصري (١٨٨٠. ١٩٦٨) يعد من رجال التربية والتعليم في الوطن العربي ولد في صنعاء عام ١٨٨٠ وهو من اصول سورية تخرج من المدرسة الشاهانيه في استنبول عام ١٩٠٠ ,عين مدرساً في احدى المدارس الثانوية التحق بالحكومة العربية في دمشق ١٩١٩ ,وعين اول وزير للمعارف فيها وبعد سقوط الحكومة سافر الى القاهرة عام ١٩٢٠ وبقى هناك الى ان قام الملك فيصل الاول بدعوته الى العراق للإفادة من خبراته التعليمية شغل عدة مناصب في المعارف العراقية منها معاون وزير المعارف العراقية ومن ثم اصبح مدير المعارف وبعد ذلك اصبح مدير التربية والتدريس في وزارة المعارف وبعد ذلك شغل منصب رئيس كلية الحقوق ومن ثم شغل منصب مدير دائرة الاثار القديمة في العراق وله العديد من المؤلفات منها دراسات في مقدمة ابن خلدون وحوليات في التربية والثقافة توفي عام ١٩٦٨ للمزيد ينظر : نهاد صبيح سعد , الفكر التربوي عند ساطع الحصري , البصرة , ١٩٧٩؛ نجدة فتحي صفوة , خواطر وأحاديث في التاريخ , بغداد , ١٩٨٣, ص١٥٩.

(٣) وزارة المعارف , منهج المدارس الابتدائية لمدارس الحكومة العراقية , بغداد , ١٩٢٢, ص٣.

(٤) جبار عبد الله الجويبراوي , تاريخ التعليم في العمارة ١٩١٧ . ١٩٥٨ , بغداد , ٢٠٠٠, ص٣٧.٤١

(٥) المصدر نفسه , ص٤٢.

(٦) وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف ١٩٤٥.١٩٤٦, مطبعة الحكومة , بغداد , ١٩٤٧, ص٤٠.

(٧) نوري جعفر , اقتراحات لتطوير التعليم في العراق , بغداد, ١٩٦٢, ص١٨.١٩.

(٨) المصدر نفسه ,ص٢٠.

(٩) جبار عبدالله الجويبراوي , المصدر السابق, ص٥٦ص٥٧.

(١٠) وزارة المعارف التقرير السنوي عن سير المعارف ١٩٥٥.١٩٥٦, مطبعة الحكومة, بغداد, ١٩٥٧, ص١٠٢.

(١١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٣٦١، تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٢، و٧، ص٦٢.

(١٢) المصدر نفسه , ص٦٣.

(١٣) د.ك. و, ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٠٨٣, تقارير تفتيش الوحدات الادارية في لواء العمارة ١٩٣٤. ١٩٣٥, و٦, ص١٠.١١.

(١٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٤١٩، تقرير تفتيش قضاء قلعة صالح ١٩٣٥، و١٥، ص٤٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص٤٦.

(١٦) المصدر نفسه , ٤٧.

(١٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٠٨٢، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٣٦.١٩٣٧، و٨، ص٣٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص٣٤.٣٥.

(١٩) المصدر نفسه، و٩، ص٣٦.

(٢٠) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٠٢٩، تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٣٧، و٢٢، ص١٣٥.

(٢١) المصدر نفسه و٢٣، ص١٤٣ص١٤٤.

(٢٢)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٨٢٤، تقارير تفتيش ناحية المجر الصغير ١٩٣٨.١٩٣٩، و٧، ص١١ ص١٢.

(٢٣) المصدر نفسه , ص١٣

(٢٤) المصدر نفسه، ص١٤.

(٢٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٨٣٦، تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٤٠.١٩٤١، و١٠، ص٤٣ص ٤٥.

(٢٦) د.ك. و, ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٨٣٦, تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٤٠.١٩٤١, و١١, ص٥٧.

(٢٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٥٢٤، تقرير تفتيش الوحدات الادارية في لواء العمارة ١٩٤١.١٩٤٢، و٣، ص٦ص٨.

(٢٨) المصدر نفسه، و٤، ص١٣.

(٢٩) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٧٧، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٤٢.١٩٤٣، و١٧، ص٥٨.

(٣٠) المصدر نفسه , ص٥٩.

(٣١) المصدر نفسه ، و١٨، ص٧٣.٧٤.

(٣٢) المصدر نفسه، ص٧٥.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٣٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٥١٦، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٤٣، و٢٢، ص١١٨.

(٣٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٨٦٣، تقارير تفتيش ناحية المجر الكبير ١٩٤٤.١٩٤٥، و١، ص٥.

(٣٥) المصدر نفسه ص٦.

(٣٦) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٧١٢، تفتيش مركز لواء العمارة ١٩٤٥، و١٤، ص١٥٤.١٥٥.

(٣٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٢، تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٤٥.١٩٤٦، و١٤، ص٩٣ص٩٤.

(٣٨) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٤٤٢، تقارير تفتيش لوا العمارة ١٩٤٥.١٩٤٦، و١٥، ص١٠٢ص١٠٣.

(٣٩)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٦٩٨٣، تفتيش قضاء قلعه صالح١٩٤٦، و٢، ص٤.

(٤٠) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٦٩٨٣، تفتيش قضاء قلعه صالح١٩٤٦، و٢، ص٦

(٤١) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٨٢١، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٤٧.١٩٤٨، و١١، ص ٦٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٤٣) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٠٢٠، تقارير تفتيش مركز لواء العمارة ١٩٤٨، و٢٢، ص٨٦.

(٤٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٨٨٣، تفتيش قضاء قلعة صالح ١٩٤٩.١٩٥٠، و١٢، ص٢٨.٢٩.

(٤٥)المصدر نفسه، و١٢، ص٣٣.

(٤٦)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٧٨، تقارير تفتيش ناحية المجر الصغير ١٩٥٠، و١١، ص٢٣.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٢٤.

(٤٨) المصدر نفسه، و١٢، ص٣٧.

(٤٩) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٤٠٥، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٥١. ١٩٥٢، و١٧، ص٤٦.

(٥٠) د.ك. و, ملفات وزارة الداخلية , الديوان , تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٥٨٥, تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٥٢.١٩٥٣, و٨, ص٣٢.

(٥١) المصدر نفسه، و٩، ص٤٤.

(٥٢) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٦٤٧، تفتيش ناحية المشرح ١٩٥٤، و٢، ص٦.

(٥٣)د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٧٢٦، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة١٩٥٦.١٩٥٧، و٢١، ص١٣٤.١٣٥.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

(٥٤) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، الديوان، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٩٧٢٦، تقارير التفتيش الاعتيادية في لواء العمارة ١٩٥٦.١٩٥٧، و٢٢، ص١٤٣.

(٥٥) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٧٣٩٢، تقارير تفتيش ناحية المجر الصغير ١٩٥٧، و٦، ص١٧.

(٥٦) المصدر نفسه, و٧, ص٢٩.

(٥٧) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية، تسلسل الملفة ٣٢٠٥٠/٨٣٧٩، تقارير تفتيش لواء العمارة ١٩٥٨، و١٥، ص١٢٩.

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies